العرب
الجمعة 2020/04/03
السنة 42 العدد 11666

صدمة الوباء أسقطت أوروبا في سوء تقدير مواجهة الأزمة

أسقطت صدمة وباء كورونا المستجد الاتحاد الأوروبي في سوء تقدير حكومات الدول الأعضاء مواجهة هذه الأزمة الصحية، التي جعلت من أوروبا بؤرة لانتشار الفايروس، خاصة بعد أن فندت وثائق رسمية للتكتل مقولة إن "الأمور تحت السيطرة" لتسير دون أن تشعر نحو الوقوع في فخ المشكلة، التي يبدو أنها لن تنتهي قريبا.

بروكسل – كشفت وثائق للاتحاد الأوروبي أن حكومات الدول الأعضاء أخطرت رئاسة الاتحاد في بروكسل أن نظمها الصحية جاهزة ولا داعي لطلب المزيد من الإمدادات وذلك قبل شهر تقريبا من تحرك أوروبا على عجل للحصول على أقنعة طبية وأجهزة تنفس وأجهزة اختبار للكشف عن فايروس كورونا.

ويتناقض هذا التقييم الوردي تناقضا صارخا مع أزمات نقص الأقنعة والمعدات الطبية التي ظهرت بعد بضعة أسابيع عندما قدّرت المفوضية الأوروبية أن الاحتياجات في مختلف الدول الأعضاء تزيد عشر مرات على ما هو متاح في العادة.

> حكومات الاتحاد الأوروبي تسببت في تفاقم انتشار الفايروس بشكل متسارع عبر المبالغة في قدرتها على احتواء المرض

وفي حين أن ندرة المعدات ترجع في الغالب إلى تضخم الطلب العالمي فقد أظهرت وثائق داخلية وأخرى معلنة أن حكومات الاتحاد ربما تسببت في ازدياد الأزمة سوءا بالمبالغة في قدرتها على احتوائها.

ففي اجتماع مغلق مع دبلوماسيين من الدول الأعضاء في الخامس من فبراير بعد أسبوعين من تقييد الصين حركة ما يقرب من 60 مليون فرد في إقليم هوبي أي ما يعادل سكان إيطاليا تقريبا قال مسؤول في المفوضية "الأمور تحت السيطرة".

وحدث ذلك قبل أسبوعين فحسب من سقوط أول ضحايا كورونا في إيطاليا التي بلغت عدد حالات الوفاة بمرض كوفيد-19 فيها 12428 حالة الآن أي ما يعادل تقريبا أربعة أمثال الوفيات في الصين التي كانت أول دولة يظهر فيها المرض.

ونسبت وكالة رويترز لمتحدث باسم المفوضية، لم تكشف هويته، قوله في رد إذا كانت الوثائق التي اطلعت عليها رويترز تظهر أن الاستجابة الأوروبية للمرض كانت أبطأ مما يجب فقال "من يناير عرضت المفوضية إمكانية الدعم على الدول الأعضاء".

وبدأت حكومات الاتحاد تدرك خطورة الوضع في مارس الماضي غير أن حكومات كثيرة منها لجأت إلى إجراءات حمائية بدلا من التركيز على العمل المشترك فأقامت حواجز تجارية لعرقلة صادرات المعدات الطبية إلى الدول المجاورة.

ولا تملك إيطاليا حتى الآن سوى نسبة بسيطة من 90 مليون قناع يحتاجها العاملون في القطاع الطبي شهريا. وطلبت فرنسا الأسبوع الماضي شراء أكثر من مليار قناع كما تعمل شركات التصنيع على تعديل خطوط إنتاجها لصناعة أجهزة التنفس.

وكان التحليل المتفائل الذي قدمه مسؤول المفوضية الأوروبية في الخامس من فبراير نابعا من سلسلة من الاجتماعات مع خبراء الصحة من الدول الأعضاء في الاتحاد.

وفي اجتماع عقد نهاية يناير الماضي قال مندوبون من وزارات الصحة للمفوضية إنهم لا يحتاجون مساعدة في شراء المعدات الطبية.

وجاء في محضر الاجتماع "لم تطلب أي دولة حتى الآن دعما للحصول على تدابير مضادة إضافية" وأن أربع دول أعضاء حذرت من أنها قد تحتاج لمعدات وقاية إذا تدهور الوضع في أوروبا. ولم ترد أسماء الدول الأربع في الوثيقة.

وبعد شهر من عرض المساعدة الأولى وبعد حث الحكومات على توضيح احتياجاتها في اجتماعين آخرين على الأقل، بدأت المفوضية الأوروبية برنامجا مشتركا لشراء أقنعة الوجه ومعدات وقاية أخرى.

وفي البداية لم تقدم أي عروض في المناقصة التي أجريت لحساب 25 دولة من أعضاء الاتحاد، التي تعمل حاليا على تقييم العروض التي وردت في مناقصة ثانية لكن لم توقع أي عقود، وتشير التقديرات إلى أن أي كميات لن تسلم قبل أسابيع.

وكانت حكومات الاتحاد أكدت لبروكسل أن العاملين في القطاع الطبي لديها مطلعون بشكل كاف على كيفية التعامل مع مرضى كورونا رغم أن إيطاليا لم تلزم الأطقم الطبية بارتداء الأقنعة عند التعامل مع الحالات المشتبه بها إلا بدءا من 24 فبراير.

وتشير البيانات الرسمية إلى أن ما يقرب من عشرة آلاف من العاملين في قطاع الصحة بإيطاليا، أي حوالي تسعة بالمئة من إجمالي الحالات في البلاد، أصيبوا بالعدوى.

وفي اجتماع عقده الاتحاد الأوروبي مطلع فبراير الماضي قال خبراء الصحة من دول أعضاء "القدرات التشخيصية موجودة وبدأت عدة دول إجراء الاختبارات". أما الآن فتواجه دول الاتحاد نقصا هائلا في أجهزة الاختبار وقد بدأت تنفيذ خطة مشتركة لشرائها في 18 مارس.

ولم تظهر الحاجة لشراء أجهزة التنفس اللازمة للمرضى الذين يعانون من مشاكل التنفس الحادة من خلال ترتيب مشترك إلا في اجتماع لخبراء الصحة بدول الاتحاد عقد في 13 مارس، وبدأت المفوضية الأوروبية تنفيذ خطة الشراء بعد ذلك بأربعة أيام.

واعتبرت الوكالة الأوروبية المسؤولة عن مكافحة الأمراض، والتي تعتمد على التقديرات الفردية للدول الأعضاء أن مخاطر مواجهة نظم الرعاية الصحية لما يفوق قدراتها "منخفضة إلى متوسطة" في منتصف فبراير.

وبعد شهر عدلت الوكالة تقديرها وقالت إنه لن يكون لدى أي دولة ما يكفي من أسرة الرعاية المركزة بحلول منتصف هذا الشهر.

بكين مُتهمة بإخفاء حقيقة عدد ضحايا كورونا

بكين – عكست الصين الخميس الهجوم على الولايات المتحدة التي تحملها مسؤولية تفشي فايروس كورونا، بعد أن خلص تقرير استخباراتي أميركي إلى أن بكين أخفت حجم الأزمة.

ويشهد التوتر بين بكين وواشنطن تصاعدا مستمرا على خلفية العديد من الملفات السياسية والدبلوماسية والاقتصادية أدت إلى تشنج العلاقات بين الطرفين بشكل غير مسبوق.

وسعت المتحدثة باسم الخارجية الصينية هوا تشونينغ إلى الدفاع عن إدارة بلادها لأزمة الوباء، الذي ظهر لأول مرة في مدينة ووهان في ديسمبر الماضي، واصفة هذا التعامل بالواضح والشفاف.

وقالت في بيان صحافي إن "بعض المسؤولين الأميركيين يريدون فقط أن يعكسوا اتجاه أصابع الاتهام.. لا نريد الدخول في جدل معهم، ولكن أمام مثل هذا التحليل والافتراء غير الأخلاقي، علينا توضيح الحقيقة".

ويأتي الرد بعد أن نشرت وكالة بلومبرغ للأنباء معلومات تفيد بأن تقريرا سريا أعدته الاستخبارات الأميركية تم تقديمه لإدارة الرئيس دونالد ترامب خلص إلى أن الصين لم تعلن حقيقة إجمالي الإصابات والوفيات جراء كورونا.

واعلنت الصين حيث سجلت أول إصابة بمرض كوفيد-19 أن 3312 شخصا توفوا وأن أكثر من 81.5 ألف أصيبوا بالفايروس، وهي أرقام أقل من تلك التي سجلت في الولايات المتحدة حتى الآن وهي 4700 وفاة و209 آلاف إصابة، حسب تعداد جامعة جون هوبكينز المرجعي.

لكن العديد من الخبراء يرون أن الأرقام الصينية أقل بكثير من العدد الحقيقي، استنادا إلى العدد الكبير للأسر التي تتقدم لتسلم جرار رماد أقربائها مستفيدة من رفع إجراءات العزل في مدينة ووهان حيث ظهر المرض.

وكان برلمانيون أميركيون قد قالوا الأربعاء الماضي استنادا على التقرير السرّي إنّ "بكين كذبت بشأن الحصيلة التي نشرتها لضحايا كورونا على أراضيها، مؤكّدين أنّ العدد الحقيقي للوفيات الناجمة عن الوباء أعلى بكثير".

وخلال مؤتمره الصحافي اليومي في البيت الأبيض حول تطوّرات مكافحة الوباء في الولايات المتحدة، سئل ترامب عن هذا الأمر لكنه لم يرد بوضوح.

ورغم تأكيد ترامب أن العلاقات مع الصين تبدو جيدة لكنه لم يخف قلقه من الأرقام المعلنة وقال "كيف يمكننا أن نعرف" ما إذا كانت صحيحة، لافتا إلى أن "أرقامهم تبدو أقل من الواقع قليلا".

ووجهت الإدارة الأميركية انتقادات حادة إلى الصين في الأسابيع الأخيرة، معتبرة أنها لم تلتزم الشفافية بشأن خطورة انتشار المرض في العالم. لكنها لم تتهم بكين حتى الآن بالكذب في حصيلة الضحايا.

وتقدر الاستخبارات الأميركية أن عدد الوفيات والإصابات بفايروس كورونا المستجد الذي أعلن في الصين خاطئ وبعيد عن الواقع.

وقال السناتور الجمهوري بن ساسي "الادعاء بأن عدد الوفيات بفايروس كورونا في الولايات المتحدة أكبر مما هو في الصين خاطئ".

وأضاف أن "الحزب الشيوعي الصيني كذب ويكذب وسيواصل الكذب بشأن كورونا من أجل حماية النظام".

ورأى زميله في مجلس النواب وليام تيمونز أن "الاستخبارات الأميركية أكدت ما نعرفه أساسا وهو أن الصين أخفت خطورة الفايروس لأشهر"، معتبرا أن "العالم يدفع اليوم ثمن خطئها".

وبدت منسقة خلية الأزمة التي شكلت في البيت الأبيض لمكافحة الوباء وكأنها تؤكد أن الحصيلة الصينية أقل من الواقع.

وقالت الطبيبة ديبورا بيركس "أعتقد أن الهيئة الطبية رأت من خلال الأرقام الصينية أن الأمر خطير لكنه أقل من أن يثير مخاوف، على الأرجح في ضوء ما نراه الآن في إيطاليا واسبانيا لأننا لا نملك عددا كبيرا من المعطيات".

جبهة أخرى في مسار العلاقات المتوترة

بصمة إيرانية على جريمة في تركيا

واشنطن تؤكد انخراط إيران في دبلوماسية اغتيال المنشقين

قضية وردنجاني ورقة إضافية بيد ترامب

أعطت الأدلة الأميركية حول انخراط إيران في دبلوماسية اغتيالات معارضيها بعد قتل منشق عن النظام في تركيا قبل أشهر، بعدا إضافيا لمضي إدارة الرئيس دونالد ترامب قدما في سياسة الضغط على طهران، وسط ترجيح المراقبين بتشديد العقوبات أكثر بسبب ما يعتبره كثيرون تصرفات لا مسؤولة تنم عن عدائية لتكميم أفواه المعارضين.

واشنطن – سارعت الولايات المتحدة إلى تأكيد الرواية التركية، التي بدت مقنعة بالنسبة لدوائر صنع القرار الأميركي بشأن قتل معارض إيراني في مدينة إسنطبول أواخر العام الماضي، والتي تأتي في سياق ملاحقة طهران للمنشقين عن النظام.

وأكد مسؤول كبير بإدارة الرئيس دونالد ترامب أن بلاده تعتقد أن وزارة الاستخبارات والأمن الإيرانية ضالعة بشكل مباشر في اغتيال سعيد مولوي وردنجاني في نوفمبر الماضي بتركيا.

ويرجح مراقبون أن تجعل واشنطن هذه القضية، التي تنضاف إلى سجل طويل من الاغتيالات التي تمارسها طهران في الخارج، ورقة إضافية بيد ترامب للضغط بشكل أكبر على طهران، والتي تواجه أزمات داخلية في ظل العقوبات الأميركية الخانقة على اقتصادها زاد من وطأتها وباء كورونا.

وقال وزير الخارجية الأميركي مايك بومبيو في تغريدة على حسابه في تويتر إن "التقارير التي تتحدث عن تورط دبلوماسيين إيرانيين في اغتيال معارض للنظام الإيراني في تركيا، مقلقة، لكنها تتسق مع مهام أولئك الموظفين".

وأضاف أن "الدبلوماسيين الإيرانيين عملاء إرهاب، وقد ارتكبوا اغتيالات وتفجيرات عديدة في أوروبا في العقد الماضي".

وهذا أول رد رسمي من واشنطن تعليقا على تقارير للاستخبارات الأميركية أفادت بتورط دبلوماسيين إيرانيين بعملية اغتيال وردنجاني.

ولم تتهم أنقرة علانية حليفتها بالمسؤولية عن الجريمة وقتها، لكن المسؤولين الأتراك قالوا إن بلادهم ستثير مسألة اغتيال وردنجاني مع طهران.

ويأتي التقييم الأميركي وسط حملتها الرامية لممارسة "الضغط الأقصى" على طهران والتي يهدف ترامب من خلالها إلى أن يجبر إيران على الحد من برنامجها الصاروخي ومن استخدام قوات بالوكالة في العراق واليمن ولبنان.

وقتل وردنجاني نتيجة إطلاق النار عليه بمنطقة شيشلي في إسطنبول. وقد اعتقلت السلطات التركية 11 شخصا ووجهت لهم تهمة القتل، وبعد عرضهم على المحكمة قررت الإبقاء على 7 منهم على ذمة التحقيقات وإطلاق سراح مشروط على البقية.

ونقلت رويترز الأسبوع الماضي عن مسؤولين أتراك قولهم إن ضابطي مخابرات في القنصلية الإيرانية بإسطنبول حرضا على اغتياله لأنه كان ينتقد القادة العسكريين والسياسيين في إيران.

وذكر تقرير للشرطة التركية نشر قبل نحو أسبوعين أن وردنجاني كان يعمل في الأمن الإلكتروني بوزارة الدفاع الإيرانية وتحول إلى منتقد قوي للسلطات الإيرانية.

وأشار التقرير إلى أن المنشق الإيراني نشر رسالة على وسائل التواصل الاجتماعي تنتقد الحرس الثوري الإيراني في أغسطس قبل ثلاثة أشهر من قتله.

وقالت الرسالة "سوف أجتث قادة المافيا الفاسدين". وأضافت "ادعوا الله ألا يقتلوني قبل أن أفعل ذلك".

ولم تعلق السفارة أو القنصلية الإيرانية في تركيا عن الحادثة، بينما اكتفت متحدثة باسم شرطة إسطنبول بالقول إن "التحقيق مستمر".

ولم تتهم أنقرة جارتها إيران علنا بالضلوع في قتل وردنجاني، لكن المسؤولين التركيين الكبيرين قالا إن الحكومة ستتحدث مع إيران بشأن مقتله. وقال أحدهما إن ممثلي الادعاء الأتراك يتابعون القضية أيضا.

وكشف أحد المسؤولين الأتراك أن المسلح المشتبه به وعددا آخر من المشتبه بهم، ومن بينهم أتراك وإيرانيون اعتقلوا في الأسابيع التي أعقبت الحادث، أبلغوا السلطات أنهم تصرفوا بأوامر ضابطي مخابرات في القنصلية الإيرانية.

وذكر المسؤول الآخر أن الأدلة التي شملت روايات المشتبه بهم تشير إلى أن "إيرانيين لعبوا دورا خطيرا في التحريض والتنسيق" في عملية القتل.

مايك بومبيو

دبلوماسيو إيران عملاء إرهاب، وقد ارتكبوا اغتيالات وتفجيرات

وقال المسؤولان إن أنقرة ستقدم لإيران قريبا ردا رسميا بخصوص مقتل وردنجاني والدور الذي قام به مسؤولون يحملون جوازات سفر دبلوماسية.

وتزعم طهران أن وردنجاني تحدى تحذيرا من الحرس الثوري بعدم التعاون مع شركات تركية في مشروعات متعلقة بالطائرات المسيرة، مشيرة إلى أنه اتصل أيضا بالولايات المتحدة ودول أوروبية للعمل معها.

وأوضح مصدران أمنيان إيرانيان أن وردنجاني نشر وثائق على الإنترنت مفادها أنه نفذ عملية تسلل إلكتروني أو حصل على معلومات من معارف له في إيران وأنه تجاهل طلبات الاتصال بالسفارة الإيرانية في أنقرة والتقى مع أميركيين ودبلوماسي إسرائيلي.

وقال المسؤولان التركيان إن الذي كان يمشي مع وردنجاني خلال عملية اغتياله ويدعى علي اسفنجاني أقام صداقة معه بعد وصوله إلى إسطنبول قادما من طهران في يونيو 2018 ونقل معلومات عنه إلى المخابرات الإيرانية.

باكستان تخفف حكما لمتطرف قتل مراسلا أميركيا

كراتشي (باكستان) – ألغت محكمة باكستانية الخميس حكما بالإعدام بحق المتهم الرئيسي ذي الميول المتشددة بخطف وقتل الصحافي الأميركي دانيال بيرل عام 2002، إلى السجن سبع سنوات.

وبرأت المحكمة 3 متهمين آخرين مع المتهم الأول أحمد عمر شيخ، الذي يحمل الجنسية البريطانية، كانوا يقضون أحكاما بالسجن المؤبد في نفس القضية.

وقال خواجة نفيد محامي شيخ لرويترز إنه يتوقع خروج المتهم الرئيسي من السجن بعد قضائه فيه 18 سنة منتظرا نتيجة الاستئناف على الحكم.

وأضاف إن "المحكمة خففت حكم الإعدام على شيخ بعد عدم ثبوت تهمة القتل، وقد حكم عليه في جريمة الخطف فقط".

ويتوقع أن تثير الخطوة حفيظة الولايات المتحدة وقد تتطور الأمور إلى توتر دبلوماسي، خاصة وأنها لا تتلاءم مع الأجندة الأميركية في مكافحة الإرهاب وتعقّب المتشددين.

وخُطف بيرل عندما كان عمره 38 عاما، حيث كان مدير مكتب صحيفة وول ستريت جورنال لمنطقة جنوب آسيا، في 23 يناير 2002 في كراتشي، خلال إعداده لتقرير عن المتطرفين الإسلاميين حول هجمات 11 سبتمبر 2001.

وتم تسليم تسجيل فيديو لقتله بقطع رأسه بعد شهر إلى قنصلية الولايات المتحدة في هذه المدينة الكبيرة في جنوب باكستان. واعتقل عمر الشيخ في 2002 وحكمت عليه محكمة مختصة بقضايا الإرهاب بالإعدام.

وفي يناير 2011 توصل تقرير أعده مشروع بيرل في جامعة جورج تاون عقب تحقيق في مقتل الصحافي، أن القضاء الباكستاني أخطأ وأن الرجال الأربعة لم يكونوا موجودين عند إعدامه.